

على هامش حضوره حفل السفارة الإماراتية بمناسبة العيد الوطني

صباح الخالد : الإمارات ضربت مثلاً يحتذى في التنمية والازدهار



سمو الشيخ ناصر المحمد معهما التهانئي



الخالد يشارك السفير الإماراتي لتعظيم كبة الحفل

امارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان وحكومة وشعب الإمارات بمناسبة هذا اليوم الجيد متمنيا لهم دوام التقدم والازدهار. من جهة اخرى سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح في تصريح مماثل عن خالص تهانئه لدولة الامارات العربية المتحدة بمناسبة العيد الوطني قيادة وشعبا متمنيا لرئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان دوام الصحة والعافية.

رائع بمناسبة تسعيرة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه قائدا للعمل الإنساني مؤكدا أن الشعب الكويتي يفرح الليلة مع الشقاء الإماراتيين بمناسبة الذكرى السعيدة للعيد الوطني الـ 43 للإمارات العزیزة.

ورفع الشيخ صباح الخالد اسمي ايات التهانئي والتبريكات لرئيس دولة

حضوره حفل السفارة الإماراتية بمناسبة العيد الوطني لدولة الامارات بعلاقات البلدين "والتي شهد التاريخ مدى صلابتها وقوتها في السراء والضراء لما تشهده من دعم وحماية من قيادتي البلدين وتعزيز من الشعبين الشقيقين".

وأعرب عن شكره الجزيل للأشقاء في الإمارات لما قاموا به من عمل شعبي

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح أن دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة ضربت مثلاً يحتذى به في التنمية والازدهار خلال فترة قصيرة الامر الذي انعكس على تعزيز وتقوية الكيان الخليجي كرافد من روافد العمل العربي المشترك. وأشار الشيخ صباح الخالد في تصريح للصحفيين امس الاول على هامش

كل الشكر للأشقاء
في الإمارات لما
قاموا به من عمل
شعبي رائع بمناسبة
التكريم الأممي
لصاحب السمو



من فقرات الحفل



الخالد مصرحاً لوسائل الاعلام

علاقات البلدين
شهد التاريخ
بمدى صلابتها
وقوتها في السراء
والضراء

كالسرعة والاستهتار والرعونة والمعاكسات والسباقات

وزير الداخلية اجتمع بالقيادات الأمنية الميدانية لوضع حد للظواهر والسلوكيات المنحرفة



وزير الداخلية مشرطاً الاجتماع

الطرق وغيرها من المخالفات المرورية
الجسيمة والمشاغرات والعنف واستخدام

عقد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ / محمد الخالد الحمد الصباح، وبحضور وكيل وزارة الداخلية بالإنابة اللواء / محمود الدوسري اجتماعاً مع عدد من كبار القيادات الأمنية الميدانية حيث تدارس معهم وضع الخطط وتفعيل الإجراءات التكليفية لوضع حد للظواهر السلوكية المنحرفة التي تشهدها بعض الشوارع الداخلية والمناطق الخارجية خاصة مع بدايات وأواخر الأسبوع وأيام العطلات التي أصبحت تشكل ظاهرة وتسبب قلقاً أمنياً لما يترتب عليها من إزعاج للأمنين وما ينشأ عنها من تصرفات خارجة وتنازع وأثار على الأمن والطمانينة الأمر الذي يتطلب سرعة التدخل لعدم استئصال تلك الظواهر الخارجة عن الأصول والبديلة على مجتمعنا وتقلق الراحة ونزعج المواطنين والمقيمين في مثل هذه الأوقات. وأشار الخالد إلى جملة من هذه الظواهر والسلوكيات والتي كثرت البلاغات بشأنها في الأونة الأخيرة كالسرعة والاستهتار والرعونة والمعاكسات والسباقات على

نتاج حملة تفتيشية مفاجئة نفذتها وشملت العديد من الأسواق والمخازن بلدية العاصمة :إتلاف ثلاثة أطنان ونصف الطن أغذية فاسدة بمنطقة الري

المحلات ومخازن الأسواق المركزية ونفذت القانون بلا هوادة حيث تم مصادرة المواد الغذائية المنتهية صلاحيتها والتي تقتط إلى الاشتراطات الصحية وإعداد محاضر بكمياتها ومن ثم إرسالها إلى مواقع الردم حيث تم إتلافها . وبدوره قال رئيس اللجنة طارق الطعان أن هذه الضريبة تأتي كمكلة لضبطية السابلة التي تم فيها مصادرة وإتلاف 18 طن ونصف من المواد الغذائية المنتهية ، مشيراً إلى أن هذه المحلات سوف تستمر وعلى مدار الساعة بشكل مستمر حفاظاً على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وقروض هيئة القانون وضرب بيد حديد على التجارين بالأغذية الفاسدة وتحويلهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات حيال ذلك .

اتلفت بلدية الكويت ما قيمته ثلاثة طن ونصف من الأغذية منتهية الصلاحية من خلال اللجنة المشكلة بفرع بلدية العاصمة لتابعة أماكن الأغذية الفاسدة. و في هذا السياق أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية بأن هذه الكمية هي نتاج حملة تفتيشية مفاجئة نفذتها لجنة بلدية العاصمة ليل الأول من أمس وشملت العديد من الأسواق والمخازن في منطقة الشويخ والتي أسفرت عن ضبط مخزن بمنطقة الري يحتوي على كمية كبيرة من حليب الأطفال وطحين ومواد غذائية منتهية الصلاحية والتي بلغ وزنها الإجمالي ثلاثة طن ونصف . ومن جانبه أوضح مدير فرع بلدية محافظة العاصمة المهندس سعود العنزي بأن اللجنة داهمت الكثير من



جانب من الحملة

خلال الاجتماع الأول للفريق المختص بالمهمة المنفوشي :تضافر الجهود الحكومية سيساهم في إنهاء مشكلة العزاب بالمناطق السكنية



جانب من الاجتماع

السكن الخاص حيث أكد مساعد المدير العام لشؤون قطاع التنظيم المهندس احمد المنفوشي على أهمية تقافر الجهود وتعاون مختلف الجهات الحكومية في تبادل المعلومات حول هذه الظاهرة من أجل تحقيق راحة المواطنين مشيراً إلى أهمية صياغة هذه المقترحات ضمن توصيات محددة تمهيداً لرفعها إلى اللجنة العليا وإعتبارها بهدف تنفيذها على أرض الواقع . ولتت المنفوشي إلى أهمية سرعة وضع الآلية المناسبة لتنفيذ الإختصاصات المناطة بالفريق وتوزيع المهام كلاً حسب إختصاصه إلى جانب تفعيل دور مختاري المناطق لحصر الوحدات السكنية التي تستغل لسكن العزاب ضمن مناطق السكن الخاص بالإضافة إلى تكليف الجهة المعنية بوزارة الداخلية لتقديم التقارير الخاصة بالتحريات عن أماكن تواجد العزاب وحصرهم بهدف تسهيل مهمة الإجهزة الرقابية في مختلف الجهات الحكومية وعلى رأسها الجهة المختصة بالبلدية لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية . وقال المنفوشي أنه سوف يتم إعداد محضر لكل إجتماع يلتزم فيه جميع ما دار فيه من آراء وإختلافات وتوصيات مشيراً إلى أنه تم تقسيم المناطق إلى عدة فئات منها المناطق المتكوبة كمناطق جلب الشيوخ والحساوي كونها تمثل الغلبة الموقوتة لهذه الظاهرة وتحديد المناطق المشغولة لسكن العزاب وحصرها من أجل تقليصها تدريجياً وتحديد نسبة العزاب في كل منطقة على أن تقوم البلدية بذلك وترفع تقريرها للجنة الخدمات العامة لمجلس الوزراء وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل .

عقد مساعد المدير العام لشؤون قطاع التنظيم ورئيس فريق عمل القضاء على سكن العزاب المهندس احمد المنفوشي اجتماعاً لوضع الآلية للقضاء على ظاهرة سكن العزاب في مناطق السكن الخاص بمشاركة عدة جهات حكومية منها وزارة الداخلية وعدد من مختاري المناطق إلى جانب ممثل عن الهيئة العامة للتطوير والمحافظة وزارة الإسكان ، الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الكهرباء والماء . وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ووزارة التجارة بحضور عدد من قيادات البلدية ممثلي مساعدي المدير العام لشؤون قطاع المحافظات ونوابه إلى جانب مدير الإدارة القانونية في البلدية ومدير مكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشؤون البلدية حيث استعرض الفريق الشارح آلية تنفيذ توصية مجلس الوزراء المؤقر بقراره رقم 1275 المتخذة في إجتماعه رقم 2/43/2014 في شأن حظر أسكن غير المعاللات في بعض المناطق السكنية والقرار الإداري رقم 11/1993 الصادر من مدير عام البلدية بتاريخ 11/4/1993 في شأن تنفيذ أحكام ذلك المرسوم بهدف القضاء على ظاهرة سكن العزاب في مناطق السكن الخاص والنموذجي وتحقيق الإخلاء الإداري للسكن المخالف بصورة مباشرة دون العرض على المحاكم ووضع الآلية المناسبة لذلك. وقد تناول ممثلي الجهات المشاركة عدد من المقترحات والحلول المناسبة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصية اللجنة المشكلة للوصول إلى المعالجة الجذرية لظاهرة سكن العزاب في مناطق